

حق التعليم في جنوب دارفور

كاثرين ريد

الدولة. وتحاول اليونسيف معالجة هذه المشكلة من خلال التعاون مع السلطات والمنظمات غير الحكومية المحلية.

أمنت اليونسيف الدعم لحوالي ٧٠٪ من الأطفال المتضررين جراء الصراع منذ عام ٢٠٠٤، من خلال توفير التجهيزات الضرورية، والزي الرسمي، والتدريب للمتطوعين من المعلمين، وبناء أو إصلاح الغرف الصفية، إضافة إلى تأمين المياه ووسائل التصحاح للمدارس. وقامت اليونسيف بالتركيز على تحسين توفير التعليم للمجموعات المهمشة، خصوصا الفتيات، التي ارتفعت نسبة انخراطهم ببرامج التعليم من ٢٨٪ عند بدء الصراع لتصبح ٤٢٪ خلال سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الدراسية.

ما زال يكتنف التعليم في دارفور الكثير من العقبات على الرغم من المساعدات التي تقدمها اليونسيف، مثل الرواتب غير الكافية والتي

التعليم حق مطلق لجميع الأطفال. ومع ذلك كان تحصيل التعليم دائما صعبا على أطفال دارفور. ولذلك من الضروري وضع البرامج المناسبة وزيادة الدعم لإعطاء الفرصة لهؤلاء الأطفال لكي يمارسوا هذا الحق.

عليه قبل بدء الصراع بفضل المساعدات الدولية التي ساعدت الأطفال، خصوصا النازحين منهم على الذهاب إلى المدارس. وكان العامل الآخر لزيادة عدد الأطفال -خاصة الفتيات- في المدارس هو فقدان العائلات لأراضيها ودوابها مما قلل من كم العمل المطلوب من الأطفال.

يقدر عدد الأطفال المتضررين جراء الصراع بحوالي ٢٥٧ ألف طفل، ثلثهم من النازحين في جنوب دارفور التي تملك أعلى نسبة تسرب (التوقف عن الدراسة) للأطفال، حيث يتوقف معظمهم عن الدراسة بعد سنوات قليلة من التعليم لا تؤهلهم حتى لتعلم أساسيات القراءة والكتابة والحساب، الأمر الذي يعود إلى محدودية مصادر

وكانت السودان قد صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام ١٩٩٠، ملزمة نفسها بحماية الأطفال وضمان حق التعليم لجميع الأطفال - بما فيهم اللاجئين والنازحين- داخل حدودها. ويحمل هذا الالتزام أهمية مميزة خاصة أن عدد النازحين داخلها في دارفور يقارب ٢ مليون شخصا منذ بدء الصراع عام ٢٠٠٣.

يشكل إهمال الحكومة السودانية للأولويات التي تحتاجها الدولة أحد جذور هذه الأزمة، فالمدارس في دارفور قليلة ومتباعدة تفتقر إلى الكم الكافي من الموظفين والتمويل. تشذ دارفور عن المعتاد بما يتعلق بالتعليم والصراع حيث أن عدد الأطفال الذين يحصلون على التعليم اليوم أكثر مما كان

إلزيبا آدم إسماعيل تعلم
الأطفال القراءة في مخيم
خارج نيالا في جنوب دارفور



على الذات. لكن يبقى هناك الكثير من الفجوات في نظام التعليم الرسمي.

سد الفجوات

لا يمكن للطرق التعليمية البديلة الحلول مكان الحاجة للتعليم الرسمي في دارفور على الرغم من أهميتها، لذا ومن أجل توفير التعليم لجميع سكان دارفور فإنه من الضروري:

● مساعدة الشباب على استكمال الدراسة الابتدائية

● توفير التعليم الثانوي للبالغين في مخيمات النازحين والمناطق النائية والمناطق التي تحتمل عودتهم إليها

● الاستمرار بتقديم التدريب للمعلمين - بما في ذلك التوعية بحقوق الطفل- لتحسين نوعية التعليم والاستجابة لاحتياجات الأطفال والشباب المختلفة لضمان توفير تعليم لائق في مناطق العودة

● دعوة الحكومة إلى أن تلتزم بشكل أكثر فاعلية تجاه تأمين التعليم المجاني وموارد المدرسية اللازمة ورواتب المعلمين

يتطلب تحقيق هذه الأهداف استمرار المساعدة من جهة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إضافة إلى التزام أكبر من الجهات المانحة لتأمين الموارد اللازمة لخلق نظام تعليم نوعي يستقطب جميع الطلبة في دارفور، لكن للأسف لا يبدو أن هذا الالتزام قريب التحقيق.

تعمل كثرين ريد منسقة لشؤون حماية

الطفل في لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)/دارفور.

بريد إلكتروني: kreid@theirc.org

تم توفير المساهمات الإضافية من قبل جينيفر هوفمان التي تعمل استشارية في وحدة تنمية

وحماية الأطفال والشباب التابعة للمركز

الرئيس للجنة الإنقاذ الدولية (IRC).

www.unhcr.ch/html/menu3/b/k2crc.htm .١

www.theirc.org .٢

الاحتمالات في مستقبل واعد حيث أن البعض منهم تورط في ارتكاب الجرح والجرائم الصغيرة أو بأعمال العصابات وفي بعض الأحيان بارتكاب جرائم العنف.

يملك الشباب فرصا أكبر في الحصول على التعليم في المخيمات الأصغر حجما، والتي تكون عادة أقرب إلى المدن، كما هو الحال في مخيم سيسيلي مثلا، حيث تستقبل

المدراس

القرية

الطلاب

النازحين

وطلاب المجتمعات المضيفة على حد سواء. إلا أن معظم الشباب في هذه المدارس كان قد انضم إلى صفوف ومراحل تعليمية مخصصة للطلاب الأصغر سنا.

معالجة المشاكل

تقدم المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية نظم بديلة للتعليم تعتبر أكثر وافية ومرونة من تلك التقليدية المتوفرة للشباب النازحين المتضررين من الصراعات، حيث بدأت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) مثلا منذ منتصف عام ٢٠٠٥ بتوفير دروس محو الأمية في الحساب، في خمس مخيمات في نيالا وأربع مخيمات في كاس يحضرها ما يقارب الـ ٨٥٠ طالبا وطالبة -عدد الطالبات يتعدى النصف- يوميا لمساعدة الطلبة في صفوفهم الاعتيادية وتوفير مصدر تعليم القراءة والكتابة الأساسي للطلبة الذي لم يتسن لهم الذهاب إلى المدارس المحلية، والذي تشكل الفتيات القسم الأكبر منهم. إلا أن هذه الدروس لا توفر الشهادات الرسمية المطلوبة التي تسمح للطلبة بإعادة الالتحاق بنظام التعليم الرسمي، لذا تعمل لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بالتعاون مع الحكومة السودانية لتنظيم مسار التعجيل في الحصول على التعليم، بحيث تساعد الطلبة على الالتحاق بالمراحل التعليمية السابقة لتركهم المدارس. وستوفر هذه الصفوف المرنة، والتي يتم توفيرها في مراكز الشباب، فرصا أكبر في التعلم حتى ولو كان الطلبة يعملون في وظائف ذات دوام جزئي.

قامت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بتوسيع برنامجها لكي يشمل التدريب المهني، علاوة على التدريب في المهارات الأساسية الضرورية في الحياة، وصحة البالغين والقيادة الشبابية، مما يمكن الشباب من بناء المعرفة والثقة والاعتماد

عادة ما تأتي متأخرة، والنقص في موارد البنية التحتية غير الملائمة. هذا ويؤدي جمع الرسوم من الطلاب الذي تقوم به المدارس للتعامل مع هذه المشاكل -بالرغم من اعتراض اليونسيف ومنظمات حقوق الطفل وحمايته الأخرى- إلى تهيمش الأطفال الغير قادرين على تسديد مثل هذه الرسوم.

لا يمكن للطرق التعليمية البديلة. بالرغم من أهميتها.

الحلول مكان الحاجة للتعليم الرسمي في دارفور.

يؤثر النقص الحاد في عدد الكادر التعليمي المؤهل، والعدد الزائد للطلاب، إضافة إلى حالة البنية التحتية الرديئة على نوعية التعليم الذي يتم توفيره للنازحين في المخيمات. وتزيد المسافات الطويلة من صعوبة حصول الطلبة الذين لا يقطنون في المخيمات على التعليم، خصوصا الفتيات منهم، حيث لا يسمح لهن بالتنقل لمسافات طويلة خوفا من تعرضهن للإعتداء، إضافة إلى أن اللجوء للعقاب البدني في بعض المناطق لا يشجع الطلبة على حضور المدارس.

يعاني البالغون من محدودية الفرص التعليمية المتوفرة، حيث يستأنف بعضهم تعليمهم الابتدائي الذي قاطعه الصراع في مدارس تدعمها اليونسيف ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ويذهب بعضهم الآخر إلى المدارس الحكومية في حال مقدرتهم على دفع الرسوم المحددة. إلا أن الخيارات محدودة بالنسبة لغالبيتهم بسبب واجب الشباب العمل لتوفير الدخل لعائلاتهم، وواجب النساء الاعتناء بأطفالهن إضافة إلى واجبات الطبخ والتنظيف.

تبرز هذه الصعوبات في كالما، أكبر مخيم للنازحين داخليا في ضواحي نيالا/ دارفور. فقد تبين من آخر تعداد أن ٨٧ ألف نازح كانوا يسكنون في الملاجئ المكتظة الموجودة فيه. فمع وجود الأسواق النشطة، يعاني المخيم من المعدلات المرتفعة للجرائم والفقر، وعدم توفر الخدمات الاجتماعية الكافية. هذا ولا يمتد نظام التعليم في كالما، والذي توفره منظمة اليونسيف وشركاؤها، إلى ما فوق سن الـ ١٣، إضافة إلى أن التعليم الثانوي معدوم في معظم مواقع النازحين هناك، بسبب عدم اعتقاد المانحين بأولويته في ظل الظروف الطارئة الموجودة في دارفور. لذا يسهل على الشباب الانخراط في الممارسات الإجرامية والمناوئة للمجتمع بسبب غياب ما يشغل وقتهم في النهار، إضافة إلى قلة